د. هاني السباعي

يزيد بن معاوية وحكام عصرنا



مركز المقريزي للدراسات التاريخية

يزيد بن معاوية

وحكام عصرنا

د. هاني السباعي

مدير مركز المقريزي للدراسات التاريخية

تقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول اله صلى الله عليه وسلم وبعد .

كتب الأستاذ محمد الشنقيطي مدير المركز الإسلامي في تكساس بأمريكا تعليقاً على تعقيب شاب جزائري كتب بتاريخ 18 أكتوبر 2002 يعاتب الأستاذ الدكتور محمد عباس على تشبيهه الحكام المعاصرين بيزيد بن معاوية.. ثم في العدد التالي مباشرة لجريدة الشعب بتاريخ 25/10/2002م كتب الأستاذ محمد الشنقيطي رداً على هذا الشاب المسكين حيث افتتح مقالته بقول الله تعالى (**رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيراً للمجرمين**) ثم طفق يستعرض بعض أقوال علماء السنة في يزيد بن معاوية وخاصة استشهاده بكلام شيخ الإسلام ابن تيمية.. لكن الذي أثار حفيظتي طريقة السيد: الشنقيطي وهو يمتطي قلمه مستعرضاً بهذه النتف التي ابتسرها من أقوال ابن تيمية وبعض المرويات المنسوبة للإمام أحمد حيث يقول: (استغربت تعليق أخينا من الجزائر الذي حاول الدفاع عن يزيد بن معاوية.. وكأنه لم يطلع على ما كتبه أعلام السنة!!)..

فلما قرأت هذه العبارة حوقلت واسترجعت وقلت لنفسي: ليت الأستاذ الشنقيطي نقل كلام علماء أعلام السنة كاملاً.. لكنه للأسف نقلها على طريقة (فويل للمصلين)!!

ثم يقول أيضاً بقلم يقطر استعلاء وعنجهية علمية: (وهذه ظاهرة للأسف بين بعض الشباب المتدين الذين تصاغ أفكارهم من وراء ستار على أيدي الحكام الظلمة، الباحثين عن شرعية لظلمهم في التاريخ الإسلامي والشرع الإسلامي)!!

أقول: هؤلاء الشباب هم أكثر الناس فهما لطريقة السلف الصالح وهم أكثر الناس ولاء لدينهم وأكثرهم براءة من الحكام الظالمين الباحثين عن شرعية لظلمهم.. هؤلاء الشباب هم الذين قاموا بالواجب الشرعي يوم أن قعد الناس.. هؤلاء الشاب هم الذي كشفوا زيع أدعياء السلفية الذين هم ركن ركين لهذه الأنظمة الخارجة عن شرع الله.. هؤلاء الشباب تجدهم بين طريد وسجين وقتيل.. سل قوافل الشهداء وهي تخرج من فم التنين!! من الذي جاء بها إلى هذ السلخانات حيث الهول والتعذيب .. صدق القائل: رمتني بدائها وانسلت!!

بعد هذه التقدمة : أود أن ألخص ردي عبر النقاط التالية :

أولاً : النصوص التي اعتمد عليها الشنقيطي .

ثانياً : ردي على الشنقيطي من خلال نقل أقوال علماء السنة وخاصة ابن تيمية من نفس المراجع التي اعتمد عليها الشنقيطي .

ثالثا : أقوال بعض علماء السنة السنة في قضية يزيد بن معاوية .

رابعاً : صفوة القول .

أولاً: النصوص التي اعتمد عليها الشنقيطي

ثم شرع الأستاذ الشنقيطي في حجته البالغة التي أراد بها أن يفحم أخانا الجزائري!! قائلاً:

(وفيما يلي بعض الإيضاحات لفظائع يزيد ومكانته، لدى من لا يُتهمون بالتشيع أو التطاول على أهل الصدر الأول، عسى أن تكون فيها عبرة..

"قال صالح بن أحمد [بن حنبل]: قلت لأبي: إن قوما يقولون إنهم يحبون يزيد، فقال: يا بني، وهل يحب يزيد أحد يؤمن بالله واليوم الآخر؟" (ابن تيمية: مجموع الفتاوى 4/483 ومنهاج السنة 4/573)

وقد رفض الإمام أحمد رواية الحديث عن يزيد لظلمه وجوره. قال الحافظ ابن الجوزي: "أسند يزيد بن معاوية الحديث، فروى عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإسنادنا إليه متصل. غير أن الإمام أحمد سئل: أيُروى عن يزيد الحديث؟ فقال: لا ولا كرامة. فلذلك امتنعنا أن نسند إليه" (ابن الجوزي: المنتظم 5/322 وقارن مع ابن تيمية: مجموع الفتاوى 4/483). وزاد ابن تيمية: <<قال: لا، ولا كرامة أوليس هو الذي فعل بأهل المدينة ما فعل؟>> (منهاج السنة 4/575)

وقال الحافظ الذهبي: "كان [يزيد] قويا شجاعا، ذا رأي وحزم، وفطنة وفصاحة، وله شعر جيد .وكان ناصبيا فظا غليظا جلفا، يتناول المسكر، ويفعل المنكر. افتتح دولته بمقتل الشهيد الحسين، واختتمها بواقعة الحرة. فمقته الناس ولم يبارَك في عمره، وخرج عليه غير واحد بعد الحسين، كأهل المدينة قاموا له، وكمرداس بن أدية الحنظلي البصري، ونافع بن الأزرق، وطواف بن معلى السدوسي، وابن الزبير بمكة"(سير أعلام النبلاء 4/37-38)

ورغم امتناع أغلب علماء السنة من لعن المعين، تنزيها للسان عن فحشاء القول، فقد رأى بعض أهل العلم أن لا بأس بلعن يزيد بن معاوية "وهو رواية عن أحمد بن حنبل اختارها الخلال وأبو بكر عبد العزيز والقاضي أبو يعلى وابنه القاضي أبو الحسن. وانتصر لذلك أبو الفرج بن الجوزي في مصنف مفرد وجوز لعنته" (ابن كثير:

البداية والنهاية 8/223 وقارن مع منهاج السنة 4/574). وممن نحوا هذا النحو أيضا "الكيا الهرَّاس" (مجموع الفتاوى 4/485)

ومستند هؤلاء أن يزيد داخل في أحاديث كثيرة وردت بلعن من آذى أهل المدينة. ومنها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أخاف أهل المدينة ظلما أخافه الله، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفا ولا عدل" (رواه أحمد 4/55 وابن حبان 9/55 وابن أبي شيبة 6/406 وعبد الرزاق 9/264 وإسناده صحيح . انظر : سير أعلام النبلاء 3/ 324) <<اللهم من ظلم أهل المدينة وأخافهم فأخفْه، وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يُقبل منه صرف ولا عدل" (الهيثمي : مجمع الزوائد 3/306 وقال: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح) <<من أخاف أهل المدينة فقد أخاف ما بين جنبيَّ" (الهيثمي : مجمع الزوائد 3/306 وقال : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح) "اللهم اكفهم من دهمهم ببأس – يعني أهل المدينة – ولا يريدها أحد إلا أذابه الله كما يذوب الملح في الماء" (الهيثمي : مجمع الزوائد 3/307 وقال : في الصحيح طرف من آخره . رواه البزار وإسناده حسن) .

وقد استباح يزيد مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم <<فصار عسكره في المدينة ثلاثا ، يقتلون وينهبون ، ويفتضون الفروج المحرمة. ثم أرسل جيشا إلى مكة المشرفة ، فحاصروا مكة، وتوفي يزيد وهم محاصرون مكة ، وهذا من العدوان والظلم الذي فُعل بأمره>> (مجموع الفتاوى 3/412).

أقول: كانت هذه أقوال بعض العلماء التي ذكرها الأستاذ محمد الشنقيطي.. ثم أنتقل الآن إلى الرد على هذه الفقرات...

ثانياً : ردي على الشنقيطي من خلال نقل أقوال علماء السنة

وخاصة ابن تيمية من نفس المراجع التي اعتمد عليها الشنقيطي

(أ) : كلام ابن تيمية من مجموع الفتاوى :

" افترق الناس في يزيد بن معاوية بن أبي سفيان ثلاث فرق : طرفان ووسط :

فأحد الطرفين قالوا : إنه كان كافرًا منافقًا، وأنه سعى في قتل سبط رسول اللّه، تَشَفِّيًا من رسول اللّه صلى الله عليه وسلم، وانتقامًا منه، وأخذًا بثأر جده عتبة، وأخي جده شيبة، وخاله الوليد بن عتبة، وغيرهم ممن قتلهم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بيد علي بن أبي طالب وغيره يوم بدر وغيرها، وقالوا: تلك أحقاد بدرية، وآثار جاهلية، وأنشدوا عنه :

لما بدت تلك الحمول وأشـرفت ** تلك الرؤوس على ربـي جيرون

نعق الغراب، فقلت نح أولا تنح ** فلقـد قضيت من النـبي ديوني

وقالوا : إنه تمثل بشعر ابن الزِّبَعْرى الذي أنشده يوم أحد :

ليت أشياخي ببدر شهـــدوا ** جزع الخـزرج من وقع الأسل

قـد قتلنا الكثير من أشياخهم ** وعدلنـاه ببـــدر فاعتــــدل

وأشياء من هذا النمط. وهذا القول سهل على الرافضة الذين يكفرون أبا بكر، وعمر، وعثمان، فتكفير يزيد أسهل بكثير.

والطرف الثاني: يظنون أنه كان رجلاً صالحًا وإمام عدل، وأنه كان من الصحابة الذين ولدوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وحمله على يديه وبرَّك عليه، وربما فضله بعضهم على أبي بكر وعمر، وربما جعله بعضهم نبيًا، ويقولون عن الشيخ عدي، أو حسن المقتول ــ كذبًا عليه ــ: إن سبعين وليًا صرفت وجوههم عن القبلة لتوقفهم في يزيد.

وهذا قول غالية العدوية والأكراد ونحوهم من الضلال، فإن الشيخ عديًا كان من بني أمية، وكان رجلاً صالحًا عابدًا فاضلاً، ولم يحفظ عنه أنه دعاهم إلا إلى السنة التي يقولها غيره كالشيخ أبي الفرج المقدسي، فإن عقيدته موافقة لعقيدته، لكن زادوا في السنة أشياء كذب وضلال، من الأحاديث الموضوعة والتشبيه الباطل، والغلو في الشيخ عدي وفي يزيد، والغلو في ذم الرافضة، بأنه لا تقبل لهم توبة، وأشياء أخر.

وكلا القولين ظاهر البطلان عند من له أدنى عقل وعلم بالأمور وسير المتقدمين؛ ولهذا لا ينسب إلى أحد من أهل العلم المعروفين بالسنة، ولا إلى ذي عقل من العقلاء الذين لهم رأي وخبرة.

والقول الثالث: أنه كان ملكًا من ملوك المسلمين، له حسنات وسيئات، ولم يولد إلا في خلافة عثمان، ولم يكن كافرا، ولكن جرى بسببه ما جرى من مصرع الحسين، وفعل ما فعل بأهل الحرة، ولم يكن صاحبًا ولا من أولياء اللهّ الصالحين، وهذا قول عامة أهل العقل والعلم والسنة والجماعة.

ثم افترقوا ثلاث فرق: فرقة لعنته، وفرقة أحبته، وفرقة لا تسبه ولا تحبه، وهذا هو المنصوص عن الإمام أحمد، وعليه المقتصدون من أصحابه وغيرهم من جميع المسلمين" راجع: ابن تيمية: مجموع الفتاوى الكبرى / جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي / ج4 / ص481 : ص483.

أما عن رواية الإمام أحمد التي يستند إليها الشنقيطي.. من أن الإمام أحمد نهى أن يكتب عن يزيد بن معاوية الحديث لأنه فعل بأهلها ما فعل.. فما علاقة ذلك برواية الحديث؟ فالإمام أحمد لم يكن يكتب الحديث عن بعض أهل العلم والورع نظراً لمخالفتهم لشروطه التي اشترطها على نفسه.. بل إن سؤال صالح بن

الإمام أحمد (هل يذكر عنه الحديث؟) يدل على أنهم جميعاً لم يكفروه وكانوا مختلفين في رواية الحديث عنه.. **ورغم ذلك يقول ابن تيمية**:

"**قال صالح بن أحمد**: قلت لأبي: إن قومًا يقولون: إنهم يحبون يزيد، فقال: يا بني، وهل يحب يزيد أحد يؤمن باللهّ واليوم الآخر؟ فقلت: يا أبت، فلماذا لا تلعنه؟ فقال: يا بني، ومتى رأيت أباك يلعن أحدًا.

وقال مهنا: سألت أحمد عن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان. فقال: هو الذي فعل بالمدينة ما فعل. قلت: وما فعل؟ قال: قتل من أصحاب رسول اللهّ صلى الله عليه وسلم وفعل. قلت: وما فعل؟ قال: نهبها. قلت: فيذكر عنه الحديث؟ قال: لا يذكر عنه حديث. وهكذا ذكر القاضي أبو يعلى وغيره.

وقال أبو محمد المقدسي لما سئل عن يزيد: فيما بلغني لا يُسَبّ ولا يُحَبّ.

وبلغني ـ أيضًا ـ أن جدنا أبا عبد اللهّ بن تيمية سئل عن يزيد. فقال: لا تنقص ولا تزيد. وهذا أعدل الأقوال فيه وفي أمثاله وأحسنها" راجع: ابن تيمية: مجموع الفتاوى الكبرى / ج4 / ص483)

مسألة سب ولعن يزيد يقول ابن تيمية:

" أما ترك سبه ولعنته، فبناء على أنه لم يثبت فسقه الذي يقتضي لعنه، أو بناء على أن الفاسق المعين لا يلعن بخصوصه، إما تحريمًا، وإما تنزيهًا. فقد ثبت في صحيح البخاري عن عمر في قصة (حمار) الذي تكرر منه شرب الخمر وجلده لما لعنه بعض الصحابة، قال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تلعنه ، فإنه يحب اللهّ ورسوله) وقال: (لَعْنُ المؤمِن كقتله. متفق عليه.

هذا مع أنه قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لعن الخمر وشاربها، فقد ثبت أن النبي لعن عمومًا شارب الخمر، ونهى في الحديث الصحيح عن لعن هذا المعين.

وهذا كما أن نصوص الوعيد عامة في أكل أموال اليتامى، والزاني، والسارق، فلا نشهد بها عامة على معين بأنه من أصحاب النار؛ لجواز تخلف المقتضَى عن المقتضِي لمعارض راجح: إما توبة، وإما حسنات ماحية، وإما مصائب مكفرة، وإما شفاعة مقبولة، وإما غير ذلك كما قررناه في غير هذا الموضع، فهذه ثلاثة مآخذ.

ومن اللاعنين من يرى أن ترك لعنته مثل ترك سائر المباحات من فضول القول، لا لكراهة في اللعنة. وأما ترك محبته، فلأن المحبة الخاصة إنما تكون للنبيين، والصديقين، والشهداء والصالحين، وليس واحدًا منهم، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: (المرء مع من أحب).. ومن آمن باللّه واليوم الآخر، لا يختار أن يكون مع يزيد، ولا مع أمثاله من الملوك، الذين ليسوا بعادلين.

ولترك المحبة مأخذان:

أحدهما: أنه لم يصدر عنه من الأعمال الصالحة ما يوجب محبته، فبقى واحدًا من الملوك المسلطين، ومحبة أشخاص هذا النوع ليست مشروعة، وهذا المأخذ، ومأخذ من لم يثبت عنده فسقه اعتقد تأويلاً. والثاني: أنه صدر عنه ما يقتضى ظلمه وفسقه في سيرته، وأمر الحسين وأمر أهل الحرة.

وأما الذين لعنوه من العلماء كأبي الفرج ابن الجوزي، والكياالهراس وغيرهما، فلما صدر عنه من الأفعال التي تبيح لعنته، ثم قد يقولون: هو فاسق، وكل فاسق يلعن. وقد يقولون بلعن صاحب المعصية وإن لم يحكم بفسقه، كما لعن أهل صفين بعضهم بعضًا في القنوت، فلعن علي وأصحابه في قنوت الصلاة رجالاً معينين من أهل الشام؛ وكذلك أهل الشام لعنوا، مع أن المقتتلين من أهل التأويل السائغ ــ العادلين، والباغين ــ لا يفسق واحد منهم، وقد يلعن لخصوص ذنوبه الكبار، وإن كان لا يعلن سائر الفساق، كما لعن رسول اللّه صلى الله عليه وسلم أنواعًا من أهل المعاصي، وأشخاصًا من العصاة، وإن لم يلعن جميعهم، فهذه ثلاثة مآخذ للعنته"
راجع: ابن تيمية: مجموع الفتاوى الكبرى / ج4 / ص485

أما الذين يرون حب يزيد.. يقول عنهم ابن تيمية:

"**وأما الذين سوغوا محبته أو أحبوه، كالغزالي، والدستي فلهم مأخذان:**

أحدهما: أنه مسلم ولي أمر الأمة على عهد الصحابة وتابعه بقاياهم، وكانت فيه خصال محمودة، وكان متأولاً فيما ينكر عليه من أمر الحرة وغيره، فيقولون: هو مجتهد مخطئ، ويقولون: إن أهل الحرة هم نقضوا بيعته أولاً، وأنكر ذلك عليهم ابن عمر وغيره، وأما قتل الحسين فلم يأمر به ولم يرض به، بل ظهر منه التألم لقتله، وذم من قتله، ولم يحمل الرأس إليه، وإنما حمل إلى ابن زياد.

والمأخذ الثاني: أنه قد ثبت في صحيح البخاري عن ابن عمر؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور له) وأول جيش غزاها كان أميره يزيد.

والتحقيق أن هذين القولين يسوغ فيهما الاجتهاد؛ فإن اللعنة لمن يعمل المعاصي مما يسوغ فيها الاجتهاد، وكذلك محبة من يعمل حسنات وسيئات، بل لا يتنافى عندنا أن يجتمع في الرجل الحمد والذم، والثواب والعقاب، كذلك لا يتنافى أن يصلى عليه ويدعى له، وأن يلعن ويشتم أيضًا باعتبار وجهين. فإن أهل السنة متفقون على أن فساق أهل الملة ــــ وإن دخلوا النار، أو استحقوا دخولها ـ فإنهم لابد أن يدخلوا الجنة، فيجتمع فيهم الثواب والعقاب، ولكن الخوارج والمعتزلة تنكر ذلك، وترى أن من استحق الثواب لا يستحق العقاب، ومن استحق العقاب لا يستحق الثواب. والمسألة مشهورة، وتقريرها في غير هذا الموضع" راجع: ابن تيمية: مجموع الفتاوى الكبرى: ج4/ص485، ص486.

سؤال الوزير المغولي لابن تيمية عن يزيد :

" وبذلك أجبت مقدم المغل بولاي؛ لما قدموا دمشق في الفتنة الكبيرة، وجرت بيني وبينه وبين غيره مخاطبات، فسألني فيما سألني :

ما تقولون في يزيد ؟

فقلت : لا نسبه ولا نحبه، فإنه لم يكن رجلاً صالحًا فنحبه، ونحن لا نسب أحدًا من المسلمين بعينه ، **فقال** : أفلا تلعنونه؟ أما كان ظالمًا؟ أما قتل الحسين؟

فقلت له : نحن إذا ذكر الظالمون ـ كالحجاج بن يوسف وأمثاله ــ نقول كما قال اللهّ في القرآن : (ألا لعنة الله على الظالمين) ولا نحب أن نلعن أحدًا بعينه، وقد لعنه قوم من العلماء، وهذا مذهب يسوغ فيه الاجتهاد، لكن ذلك القول أحب إلينا وأحسن .

وأما من قتل الحسين أو أعان على قتله، أو رضى بذلك، فعليه لعنة اللهّ والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل اللهّ منه صَرْفًا ولا عَدْلاً .

قال : **فما تحبون أهل البيت**؟ قلت : محبتهم عندنا فرض واجب يؤجر عليه، فإنه قد ثبت عندنا في صحيح مسلم عن زيد بن أرقم قال : خطبنا رسول اللهّ صلى الله عليه وسلم بغَدِير يدعى : خمّا، بين مكة والمدينة فقال : (أيها الناس، إني تارك فيكم الثقلين كتاب اللهّ)، فذكر كتاب اللهّ وحض عليه، ثم قال : (وعِتْرَتِي أهل بيتي، أذكركم اللهّ في أهل بيتي، أذكركم اللهّ في أهل بيتي) .

قلت لمقدم: ونحن نقول في صلاتنا كل يوم: اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم، إنك حميد مجيد، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد .

قال مقدم: فمن يبغض أهل البيت؟ قلت: من أبغضهم فعليه لعنة اللهّ والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل اللهّ منه صرفًا ولا عدلا.

ثم قلت للوزير المغولي: لأي شيء قال عن يزيد وهذا تتريٌّ؟

قال: قد قالوا له: إن أهل دمشق نواصب، قلت بصوت عال: يكذب الذي قال هذا، ومن قال هذا، فعليه لعنة اللهّ، واللهّ ما في أهل دمشق نواصب، وما علمت فيهم ناصبيًا، ولو تنقص أحد عليا بدمشق، لقام المسلمون عليه، لكن كان ــ قديمًا لما كان بنو أمية ولاة البلاد ــ بعض بني أمية ينصب العداوة لعليّ ويسبه، وأما اليوم فما بقى من أولئك أحد" راجع: مجموع الفتاوى الكبرى / ج4 / ص487 ، ص488.

أقول: اكتفينا بهذا المقدار من نقل كلام ابن تيمية من مجموع الفتاوى الكبرى ليستقيم النص المنقول كاملاً أمام القارئ وليعلم عدم انضباط الأستاذ الشنقيطي بالمنهج العلمي السليم في نقل أقوال العلماء.

وها نحن أولاً ننتقل إلى مرجع آخر استند إليه الأستاذ الشنقيطي وهو كتاب منهاج السنة لابن تيمية سننقل منه مثلما نقل لستتقيم الفكرة لدى القارئ المقارن للمقالتين أو للنقلين:

(ب): كلام ان تيمية من منهاج السنة:

كان ابن تيمية يجيب في هذا الكتاب على كتاب منهاج الكرامة لابن المطهر الحلي الفقيه الشيعي الشهيرالمتوفى سنة 726هـ أي قبل وفاة ابن تيمية بسنتين.. وقد ذكر ابن المطهر شبهات كثيرة يهاجم فيها أهل السنة مما دفع ابن تيمية للرد عليه وكان من ضمن الشبهات موضوع بيعة يزيد بن معاوية ولعنه واستدلال ابن المطهر لحديث الإمام أحمد المذكور مع تحريف في النص.. والعجيب أن الشنقيطي سار على نهج ابن المطهر الحلي وأغفل إجابة ابن تيمية رغم أنه ينتسب إلى هذا التيار السلفي الذي يزعم اتباعه لمدرسة ابن تيمية وليس هذا فحسب بل إنه أغفل ردود ابن تيمية على دعاوى ابن المهر من سبي أهل المدينة واستباحة فروج العفيفات... وبعد هذا التنبيه نرجع إلى ما قاله ابن تيمية في منهاج السنة:

القول في لعن يزيد بن معاوية:

"**القول في لعنة يزيد كالقول في لعنة أمثاله من الملوك الخلفاء وغيرهم، ويزيد خيرٌ من غيره: خيرٌ من المختار بن أبي عبيد الثقفي أمير العراق، الذي أظهر الإنتقام من قتلة الحسين؛ فإن هذا ادعى أن جبريل يأتيه. وخير من الحجاج بن يوسف؛ فإنه أظلم من يزيد باتفاق الناس.** ومع هذا فيُقال: غاية يزيد وأمثاله من الملوك أن يكونوا فساقاً، فلعنة الفاسق المعيّن ليست مأموراً بها، إنما جاءت السنة بلعنة الأنواع، كقول النبي صلى الله عليه وسلم: (لعن الله السارق؛ يسرق البيضة فتقطع يده) وقوله: (لعن الله من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً) وقوله (لعن الله آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه) وقوله: (لعن الله المحلل والمحلل له) (ولعن الله الخمر وعاصرها ومعتصرها، وحاملها والمحمولة إليه، وساقيها، وشاربها، وآكل ثمنها)." راجع: ابن تيمية: منهاج السنة/تحقيق: د. محمد رشاد سالم/ج4/ص567 : 569)

اختلاف العلماء في لعن الفاسق المعين:

يقول ابن تيمية: "وقد تنازع الناس في لعنة الفاسق المعيّن؛ فقيل: إنه جائز، كما قال ذلك طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم، كأبي الفرج بن الجوزي وغيره. وقيل: إنه لا يجوز، كما قال ذلك طائفة أخرى من أصحاب أحمد وغيرهم، كأبي بكر عبد العزيز وغيره. والمعروف عن أحمد كراهة لعن المعين، كالحجاج بن يوسف وأمثاله، وأن يقول كما قال الله تعالى: (ألا لعنة الله على الظالمين) هود: 18. وقد ثبت في صحيح البخاري أن رجلاً كان يدعى حماراً، وكان يشرب الخمر، وكان يؤتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيضربه، فأُتي به إليه، فقال رجل: لعنه الله ما أكثر ما يؤتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: (لا تلعنه، فإنه يحب الله ورسوله). فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لعنة هذا المعين الذي كان يكثر شرب الخمر معللاً ذلك بأنه يحب الله ورسوله، مع أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن شارب الخمر مطلقاً، فدل ذلك على أنه يجوز أن يُلعن المطلق ولا تجوز لعنة المعيَّن الذي يحب الله ورسوله). ومن المعلوم أن كل مؤمن فلا بد أن يحب الله ورسوله، ولكن في المظهرين للإسلام من هم منافقون، فأولئك ملعونون لا يحبون الله ورسوله،

ومن علم حال الواحد من هؤلاء لم يصل عليه إذا مات، لقوله تعالى: (ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره) التوبة: 84." راجع: ابن تيمية: منهاج السنة/ ج4/ ص569، ص570.

هل يجتمع في حق الشخص الواحد ثواب وعقاب:

يقول ابن تيمية: "ومن جوّذز من أهل السنة والجمااعة لعنة الفاسق المعين؛ فإنه يقول: يجوز أن أصلي عليه وأن ألعنه، فإنه مستحق للثواب، مستحق للعقاب، فالصلاة عليه لا ستحقاقه الثواب، واللعنة له لا ستحقاقه العقاب. واللعنة البعد عن الرحمة، والصلاة عليه سبب للرحمة، فيُرحم من وجه، ويبعد عنها من وجه. وهذا كله على مذهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وسائر أهل السنة والجماعة، ومن يدخل فيهم من الكرّامية والمرجئة والشيعة، ومذهب كثير من الشيعة الإمامية وغيرهم، الذين يقولون: إن الفاسق لا يخلد في النار. وأما من يقول بتخليده في النار كالخوارج والمعتزلة وبعض الشيعة، فهؤلاء عندهم لا يجتمع في حق الشخص الواحد ثواب وعقاب" راجع: ابن تيمية: منهاج السنة: ج4/ ص570، وص571.

ويصل ابن تيمية إلى بيت القصيد قائلاً: "وقد استفاضت السنة النبوية بأنه يخرج من النار قوم بالشافاعة، ويخرج منها من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان. وعلى هذا الأصل فالذي يجوّز لعنة يزيد وأمثاله يحتاج إلى شيئين: إلى ثبوت أنه كان من الفساق الظالمين الذين تباح لعنتهم، وأنه مات مصراً على ذلك. والثاني: أن لعنة المعيّن من هؤلاء جائزة. والمنازع يطعن في المقدمتين، ولا سيما الأولى" راجع: ابن تيمية: منهاج السنة/ ج 4/ ص571.

ويتكلم ابن تيمية عن الإحتجاج بآية سورة هود قائلاً: "فأما قوله تعالى: (ألا لعنة الله على الظالمين) هود: 18. فهي آية عامة كآيات الوعيد، بمنزلة قوله تعالى: (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً) النساء: 10. وهذا يقتضي أن هذا الذنب سبب اللعن والعذاب، ولكن قد يرتفع موجبه لمعارض راجح: إما توبة، وإما حسنات ماحية، وإما مصائب مكفرة. فمن أين يعلم الإنسان أن يزيد أو غيره من الظلمة لم يتب من هذه؟ أو لم تكن له حسنات ماحية تمحو

ظلمه؟ ولم يبتل بمصائب تكفِّر عنه؟ وأن الله لا يغفر له ذلك مع قوله تعالى: (إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذللك لمن يشاء) النساء:48. وقد ثبت في صحيح الباخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (أول جيش يغزو القسطنطينية مغفور لهم). وأول جيش غزاها كان أميرهم يزيد، والجيش عدد معين لا مطلق، وشمول المغفرة لآحاد هذا الجيش أقوى من شمول اللعنة لكل واحد من الظالمين، فإن هذا أخصّ، والجيش معيّنون. ويقال: إن يزيد غزا القسطنطينية لأجل هذذا الحديث. ونحن نعلم أم أكثر المسلمين لا بد لهم من ظلم، فإن فتح هذا الباب ساغ أن يُلعن أكثر موتى المسلمين. والله تعالى أمر بالصلاة على موتى المسلمين، ولم يأمر بلعنتهم" راجع: ابن تيمية: منهاج السنة/ ج4/ ص571، ص572.

تعليق ابن تيمية على رواية الإمام أحمد:

"وأما ما نقله (يقصد ابن المطهر الحلي) عن أحمد، فالمنصوص الثابت عنه من رواية صالح أنه قال: ومتى رأيت أباك يلعن أحداً؟ لما قيل له: ألا تلعن يزيد؟ فقال: ومتى رأيت أباك يلعن أحد؟ وثبت عنه أن الرجل إذا ذكر الحجاج ونحوه من الظلمة وأراد أن يلعن يقول: ألا لعنة الله على الظالمين، وكره أن يُلعن المعين باسمه. ونُقلت عنه رواية في لعنة يزيد وأنه قال: ألا ألعن من لعنه الله، واستدل بالآية، لكنها رواية منقطعة ليست ثابتة عنه. والآية لا تدل على لعن المعيّن، ولو كان كل ذنب لُعن فاعله يلعن المعين الذي فعله للعن جمهور الناس. وهذا بمنزلة الوعيد المطلق، لا يستلزم ثبوته في حق المعين إلا إذا وجدت شروطه وانتفت موانعه وهكذا اللعن وهذا بتقدير أن يكون يزيد فعل ما يقطع به الرحم. ثم إن هذا تحقق في كثير من بني هاشم الذين تقاتلوا من العباسيين والطالبيين. فهل يلعن هؤلاء كلهم، وكذلك من ظلم قرابة له لا سيما وبينه وبينه عدة آباء . أيلعنه بعينه؟ ثم إذا لُعن هؤلاء لعن كل من شمله ألفاظه وحينئذ فيلعن جمهور المسلمين. وقوله تعالى: (فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم. أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم وأعمى أبصارهم) سورة محمد: 22، 23. وعيد عام في حق كل من فعل ذلك، وقد فعل بنو هاشم بعضهم ببعض أعظم مما فعل يزيد. فإن قيل: بموجب هذا لعن ما شاء الله من بني هاشم: العلويين والعباسيين وغيرهم من المؤمنين" راجع: ابن تيمية: منهاج السنة/ ج4/ ص574.

الحافظ أبو الفرج الجوزي أباح لعن يزيد :

يقول ابن تيمية : "وأما أبو الفرج بن الجوزي، فله كتاب في إباحة لعنة يزيد، ورد فيه على الشيخ عبد المغيث الحربي؛ فإنه كان ينهى عن ذلك. وقد قيل: إن الخليفة الناصر لما بلغه نهي الشيخ عبد المغيث عن ذلك قصده وسأله عن ذذلك وعرف عبد المغيث أنه الخليفة، ولم يُظهر أنه يعلمه فقال: يا هذا أنا قصدي كف ألسنة الناس عن لعنة خلفاء المسلمين وولاتهم، وإلا فتحنا هذا الباب لكان خليفة وقتنا أحق باللعن؛ فإنه يفعل أموراً منكرة أعظم مما فعله يزيد؛ فإن هذا يفعل كذا وكذا. وجعل يعدد مظالم الخليفة، حتى قال له: اردع لي ياشيخ، وذهب" راجع: ابن تيمية: منهاج السنة/ ج4 / ص574، ص575.

أقول: الحافظ عبد المغيث الحربي قد خرج بنتيجة تخالف التي وصل إليه الأستاذ الشنقيطي، وذلك من خلال رده على الخليفة: (وإلا فتحنا هذا الباب لكان خليفة وقتنا أحق باللعن؛ فإنه يفعل أموراً منكرة أعظم مما فعله يزيد)!! بالطبع هذا الخليفة كان يحكم بشرع الله ولم يكن يدور في خلدهم أن يحكموا بقوانين وضعية من أدمغة البشر!! أما الأستاذ الشنقيطي فيدافع عن حكام عصرنا الخارجين على الشريعة الذين غيروا وبدلوا شريعة الإسلام بقوانين من صنع البشر، بل وقدسوها وحاربوا أهل الإسلام من أجل هذه القوانين التي تنازع الله في حكمه.. هؤلاء الحكام الذين باعوا البلاد للصليبيين في جزيرة العرب وعلى مقربة من أقدس المقدسات عند المسلمين.. هؤلاء الحكام الذين يأتمرون بأمر أعداء الأمة هم في نظر الأستاذ الشنقيطي أفضل من يزيد بن معاوية!! فلأول مرة نجد هذا الفقه الجديد: الحاكم المرتد أفضل من الحاكم المسلم الفاسق!!!

عود إلى حكاية الحافظ عبد المغيث:

وإذا أراد الأستاذ الشنقيطي المزيد فليرجع إلى ما ذكره ابن رجب في الذيل على طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين بن أبي يعلى في ترجمة العلامة الزاهد ابن عبد المغيث وخلافه مع العلامة ابن الجوزي:

"عبد المغيث بن زهير بن علوي الحربي، المحدث الزاهد، أبو العز بن أبي الحرب. (..) وكان صالحاً متديناً، صدوقاً أميناً، حسن الطريقة، جميل السيرة، حميد الأخلاق مجتهداً في اتباع السنة والآثار، منظوراً إليه بعين الديانة والأمانة. وجمع وحدث، ولم يزل يفيد الناس إلى حين وفاته، وبورك له حتى حدث بجميع مروياته ومسع منه الكبار (..) وقال ابن القطيعي: كان أحد المحدثين مع صلابته في الدين، واشتهاره بالسنة وقراءة القرآن. وجرت بينه وبين صاحب المنتظم - يعني: أبا الفرج بن الجوزي - نفرة كان سببها الطعن على يزيد بن معاوية. وكان عبد المغيث يمنع من سبه. وصنف في ذلك كتاباً، وأسمعه. وصنف الآخر كتاباً سماه (الرد على المتعصب العنيد، المانع من ذم يزيد) وقرأته عليه، ومات عبد المغيث وهما متهاجران" راجع: ابن رجب: الذيل على طبقات الحنابلة/تحقيق: محمد حامد الفقي/ج3/دار إحياء الكتب العربية/ص356، ص356 بتصرف.

يعلق المصنف على ما ذكره ابن القطيعي قائلاً: "هذه المسألة وقع بين عبد المغيث وابن الجوزي بسببها فتنة، ويقال: إن عبد المغيث تتبع أبا الحسن بن البنا، فقيل: إنه صنف في منع ذم يزيد ولعنه، وابن الجوزي صنف في جواز ذلك. وحكى فيه: أن القاضي أبا الحسن صنف كتاباً فيمن يستحق اللعن، وذكر منهم يزيد، وذكر كلام أحمد في ذلك. وكلام أحمد إنما فيه لعن الظالمين جملة، ليس فيه تصريح بجواز لعن يزيد معيناً. وقد ذكر القاضي في المعتمد: نصوص الإمام أحمد في هذه المسألة، وأشار إلى أن فيها خلافاً عنه" راجع: ابن رجب: الذيل على طبقات الحنابلة/ج3/ص356.

أما عن رأي ابن الجوزي في الشيخ عبد المغيث :

"**قال ابن الصيرفي** : ولقد حكى لي شيخنا محب الدين أبو البقاء : أن الشيخ جمال الدين بن الجوزي كان يقول : إني لأرجو من الله سبحانه أن أجتمع أنا وعبد المغيث في الجنة . قال : وهذا يدل على أنه كان يعلم أن الشيخ عبد المغيث من عباد الله الصالحين، فرحمة الله عليهما" راجع : ابن رجب : الذيل على طبقات الحنابلة / ج3 / ص356 .

أقول : ذكر ابن مفلح ثناء العلماء على الحافظ عبد المغيث قائلاً :

"عبد المغيث بن زهير بن علوى الحربي المحدث لصاحب أبو العز سمع من أبي القاسم بن الحصين وأبي غالب والقاضي أبي بكر الأنصاري وخلق وعنى بهذا الشأن وقرأ على المشايخ وكتب بخطه وحصل الأصول وتفقه على القاضي أبي يعلى وكان صالحا متدينا صدوقا أمينا حسن الطريقة جميل السيرة حميد الأخلاق مجتهدا في اتباع السنة والآثار جمع وصنف وحدث ولم يزل يفيد الناس إلى حين وفاته وبورك له حتى حدث بجميع مروياته وسمع منه الكبار وأثنى عليه الأئمة منهم المنذرى وابن القطيعى ووقع بينه وبين ابن الجوزي نفرة بسبب الطعن على يزيد بن معاوية فإن **عبد المغيث كان يمنع من سبه** وصنف في ذلك مصنفا وأسمعه وصنف ابن الجوزي مصنفا وسماه الرد على المتعصب العنيد المانع من ذم يزيد وقرىء عليه ومات الشيخ عبد المغيث وهما متهاجران وللشيخ عبد المغيث تصنيف في حياة الخضر في خمسة أجزاء وله كتاب الدليل الواضح في النهى عن ارتكاب الهوى الفاضح يشتمل على تحريم الغناء وآلات اللهو توفي ليلة الأحد ثالث عشرى المحرم سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة وكانت جنازته مشهورة ودفن بدكة قبر الإمام أحمد مع الشيوخ الكبار" راجع : ابن مفلح ت 884هـ كتاب : المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد / تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين / مكتبة الرشد للنشر والتوزيع / الرياض / ج2 / ص136 .

قصة سبي نساء الحسين رضي الله عنه وسبي بني هاشم:

ذكر الأستاذ الشنقيطي قصة استباحة جنود المدينة المنورة وقال **(ويفتضون الفروج المحرمة)** بدون أن يذكر رأي علماء الجرح والتعديل في هذا الشأن ودون أن يذكر حتى رأي ابن تيمية الذي نقل عنه هذه الرواية!! وها نحن أولاء نذكر له ما قاله ابن تيمية في منهاج السنة:

"وأما ما ذكره (يقصد ابن المطهر الحلي) من سبي نسائه والذراري، والدوران بهم في البلاد، وحملهم على الجمال بغير أقتاب، فهذا كذب وباطل: ما سبى المسلمون ـ ولله الحمد ـ هاشمية قط، ولا استحلت أمة محمد صلى الله عليه وسلم سبي بني هاشم قط، ولكن أهل الهوى والجهل يكذبون كثيراً، كما تقول طائفة منهم: إن الحجاج قتل الأشراف، يعنون بني هاشم. وبعض الوعاظ وقع بينه وبين بعض من كانوا يدّعون أنهم علويون، ونسبهم مطعون فيه، فقال رجل على منبره: إن الحجاج قتل الأشراف كلهم، فلم يبق لنسائهم رجل، فمكنوا منهن رجالاً، فهؤلاء من أولاد أولئك. وهذا كله كذب؛ فإن الحجاج لم يقتل من بني هاشم أحداً قط، مع كثرة قتله لغيرهم، فإن عبد الملك أرسل إليه يقول له: إياك وبني هاشم أن تتعرض لهم، فقد رأيت بني حرب لما تعرضوا للحسين أصابهم ما أصابهم. أو كما قال. ولكن قتل الحجاج كثيراً من أشراف العرب، أي سادات العرب، ولما سمع أنه قتل الأشراف ـ وفي لغته أن الأشراف هم الهاشميون أو بعض الهاشميين، ففي بعض البلاد أن الأشراف عندهم ولد البعاس، وفي بعضها ولد علي . ولفظ الأشراف لا يتعلق به حكم شرعي، وإنما الحكم يتعلق ببني هاشم، كتحريم الصدقة، وأنهم آل محمد صلى الله عليه وسلم، وغير ذلك (..) وفي الجملة فما يعرف في الإسلام أن المسلمين سبوا امرأة يعرفون أنها هاشمية، ولا سبي عيال الحسين، بل لما دخلوا إلى بيت يزيد قامت النياحة في بيته، وأكرمهم وخيّرهم بين المقام عنده والذهاب إلى المينة، فاختاروا الرجوع إلى المينة، ولا طيف برأس الحسين. وهذه الحوادث فيها من الأكاذيب ماليس هذا بسطه" راجع: ابن تيمية: منهاج السنة/ ج4/ ص558، وص559.

لكن هل يرضى مسلم بقتل الحسين رضي الله عنه :

يقول ابن تيمية : "فلا ريب أن قتل الحسين من أعظم الذنوب، وأن فاعل ذلك والراضي به والمعين عليه مستحق لعقاب الله الذي يستحقه أمثاله، لكن قتله ليس بأعظم من قتل من هو أفضل منه من النبيين، والسابقين الأولين، ومن قتل في حرب مسيلمة، وكشهداء أحد، والذين قتلوا ببئر معونة، وكقتل عثمان، وقتل علي، ولا سيما والذين قتلوا أباه علياً كانوا يعتقدونه كافراً مرتداً، وأن قتله من أعظم القربات، بخلاف الذين قتلوا الحسين؛ فإنهم لم يكونوا يعتقدون كفره، وكان كثير منهم ـ أو أكثرهم ـ يكرهون قتله، ويرونه ذنباً عظيماً، لكنهم قتلوه لغرضهم، كما يقتل الناس بعضهم بعضاً على الملك. وبهذا وغيره يتبين أن كثيراً مما روى في ذلك كذب مثل كون السماء أمطرت دماً، فإن هذا ما وقع قط في قتل أحد، ومثل كون الحمة ظهرت في السماء يوم قتل الحسين ولم تظهر قبل ذلك؛ فإن هذا من الترهات، فما زالت الحمرة تظهر ولها سبب طبيعي من جهة الشم فهي بمنزلة الشفق. وكذلك قول القائل: (إنه ما رفع حجر في الدنيا إلا وجد تحته دم عبيط). وهو أيضا كذب بين" راجع: ابن تيمية: منهاج السنة / ج4 / ص559، وص560.

الحافظ ابن كثير يرد على أصحاب الأهواء:

" فكل مسلم ينبغي له أن يحزنه قتله رضي الله عنه، فإنه من سادات المسلمين، وعلماء الصحابة، وابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم التي هي أفضل بناته، وقد كان عابداً وشجاعاً وسخياً، ولكن لا يحسن ما يفعله الشيعة من إظهار الجزع والحزن الذي لعل أكثره تصنع ورياء. وقد كان أبوه أفضل منه فقتل، وهم لا يتخذون مقتله مأتماً كيوم مقتل الحسين، فإن أباه قتل يوم الجمعة وهو خارج إلى صلاة الفجر في السابع عشر من رمضان سنة أربعين، وكذلك عثمان كان أفضل من علي عند أهل السنة والجماعة. وقد قتل وهو محصور في داره في أيام التشريق من شهر ذي الحجة سنة ست وثلاثين، وقد ذبح من الوريد إلى الوريد، ولم يتخذ الناس يوم قتله مأتماً. وكذلك عمر بن الخطاب وهو أفضل من عثمان وعلي، قتل وهو قائم يصلي في المحراب صلاة الفجر ويقرأ القرآن، ولم يتخذ الناس يوم قتله مأتماً. وكذلك الصديق كان أفضل منه ولم يتخذ الناس يوم وفاته مأتماً،

ورسول الله صلى الله عليه وسلم سيد ولد آدم في الدنيا والآخرة، وقد قبضه الله إليه كما مات الأنبياء قبله، ولم يتخذ أحد يوم موتهم مأتماً يفعلون فيه ما يفعله هؤلاء الجهلة من الرافضة يوم مصرع الحسين. ولا ذكر أحد أنه ظهر يوم موتهم وقبلهم شيء مما ادعاه هؤلاء يوم مقتل الحسين من الأمور المتقدمة، مثل كسوف الشمس والحمرة التي تطلع في السماء، وغير ذلك. وأحسن ما يقال عند ذكر هذه المصائب وأمثالها ما رواه علي بن الحسين: عن جده رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: (ما من مسلم يصاب بمصيبة فيتذكرها وإن تقادم عهدها فيحدث لها استرجاعاً إلا أعطاه الله من الأجر مثل يوم أصيب منها) رواه الإمام أحمد وابن ماجه" راجع: ابن كثير: البداية والنهاية/دار التقوى/ شبرا الخيمة/مصر/ مج7 ـ 8/ جزء 8/ ص202 ، ص 203.

الأحاديث التي وردت في ذم يزيد:

يقول ابن كثير: " وقد أورد ابن عساكر أحاديث في ذم يزيد بن معاوية كلها موضوعة لا يصح شيء منها، وأجود ما ورد ما ذكرناه على ضعف أسانيده وانقطاع بعضه والله أعلم" راجع: ابن كثير الباداية والنهاية/مج7ـ 8 / جزء8/ص232.

رواية أن ابن كثير لعن يزيد بن معاوية:

نذكر أصل الرواية من البداية والنهاية يقول الحافظ ابن كثير: "وأما ما يوردونه عنه من الشعر في ذلك واستشهاده بشعر ابن الزبعرى في وقعة أحد التي يقول فيها:

ليت أشياخي ببدر شهـــدوا ** جزع الخــزرج في وقع الأسل

حين حلت بفناء بركها ** واستحر القتل في عبد الأشل

قـد قتلنا الضعف من أشرافهم ** وعدلنـا ميل بدر فاعتـــدل

وقد زاد بعض الروافض فيها فقال:

ليت هاشماً بالملك فلا ** ملك جاءه ولا وحي نزل

فهذا إن قاله يزيد بن معاوية فلعنة الله عليه ولعنة اللاعنين، وإن لم يكن قاله فلعنة الله على من وضعه عليه ليشنع به عليه" راجع: ابن كثير: البداية والنهاية/ ج8/ ص224.

أقول: نلاحظ أن ابن كثير صاغ الرواية بالتمريض وطريقة الشك في الرواية واضحة في كلامه كقوله: (ما يوردونه عنه من الشعر).. و (وزاد بعض الروافض).. ناهيك عن الأبيات والتفاخر بدعاوى الجاهلية والإفتخار بأيام الكفر والطعن في صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم.. بالإضافة إلى الكفر الصراح في البيت الأخير!! لذلك قال ابن كثير بصيغة الشك أيضا: (إن كان قاله يزيد فلعنة الله عليه)... ويتمسك المدافعون عن الطواغيت الأحياء، المهاجمون للفاسقين الأموات بنص العبارة ولم يوردوا كلام ابن كثير في العبارة الأخرى: (وإن لم يكن قاله فلعنة الله على من وضعه عليه ليشنع به عليه)... وقد ذكرنا آنفاً رد ابن تيمية على هذه التراهات التي تنسب إلى يزيد بن معاوية...

ثالثا : أقوال بعض علماء السنة زيادة على ما ذكره الشنقيطي

ها هي ذي أقوال بعض العلماء في وشهادتهم على قضية يزيد بن معاوية :

الأول : شهادة محمد بن الحنفية رحمه الله في اتهام يزيد بشرب الخمر :

هذه شهادة محمد بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو من أعمدة آل البيت يقول ابن كثير عنه : "ولما رجع أهل المدينة من عند يزيد مشى عبد الله بن مطيع وأصحابه إلى محمد بن الحنفية فأرادوه على خلع يزيد فأبى عليهم، **فقال ابن مطيع : إن يزيد يشرب الخمر ، ويترك الصلاة ، ويتعدى حكم الكتاب .**

فقال لهم: ما رأيت منه ما تذكرون، وقد حضرته وأقمت عنده فرأيته مواظباً على الصلاة، متحرياً للخير، يسأل عن الفقه، ملازماً للسنة .

قالوا : فإن ذلك كان منه تصنعاً لك .

فقال : وما الذي خاف مني أو رجا حتى يظهر إليّ الخشوع؟

أفأطلعكم على ما تذكرون من شرب الخمر؟

فلئن كان أطلعكم على ذلك إنكم لشركاؤه، وإن لم يطلعكم فما يحل لكم أن تشهدوا بما لم تعلموا .

قالوا : إنه عندنا لحق وإن لم يكن رأيناه .

فقال لهم : أبى الله ذلك على أهل الشهادة .

فقال :(إلا من شهد بالحق وهم يعلمون) الزخرف : 86، ولست من أمركم في شيء .

قالوا : فلعلك تكره أن يتولى الأمر غيرك فنحن نوليك أمرنا .

قال: ما أستحل القتال على ما تريدونني عليه تابعاً ولا متبوعاً (

قالوا: فقد قاتلت مع أبيك.

قال: جيئوني بمثل أبي أقاتل على مثل ما قاتل عليه.

فقالوا: فمر ابنيك أبا القاسم والقاسم بالقتال معنا.

قال: لو أمرتهما قاتلت.

قالوا: فقم معنا مقاماً تحض الناس فيه على القتال.

قال: سبحان الله !! آمر الناس بما لا أفعله ولا أرضاه إذاً ما نصحت لله في عباده.

قالوا: إذاً نكرهك.

قال: إذاً آمر الناس بتقوى الله ولا يرضون المخلوق بسخط الخالق، وخرج إلى مكة" راجع: ابن كثير: البداية والنهاية/ ج8/ ص234، وص235.

وهذا أبو جعفر الباقر:

ينقل عنه ابن كثير: " وقال أبو جعفر الباقر:لم يخرج أحد من آل أبي طالب ولا من بني عبد المطلب أيام الحرة، ولما قدم مسلم بن عقبة المدينة أكرمه وأدنى مجلسه وأعطاه كتاب أمان" راجع: ابن كثير: البداية والنهاية/ ج 8/ ص235.

موقف عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما :

"وقد كان عبد الله بن عمر بن الخطاب وجماعات أهل بيت النبوة ممن لم ينقض العهد، ولا بايع أحداً بعد بيعته ليزيد. كما قال الإمام أحمد: حدثنا إسماعيل بن علية، حدثني صخر بن جويرية، عن نافع. قال: لما خلع الناس يزيد بن معاوية جمع ابن عمر بنيه وأهله ثم تشهد ثم قال: أما بعد، فإنا بايعنا هذا الرجل على بيع الله ورسوله، وإني سمعت رسول الله يقول: (**إن الغادر ينصب له لواء يوم القيامة يقال هذه غدرة فلان، وإن من أعظم الغدر إلا أن يكون الإشراك بالله، أن يبايع رجل رجلاً على بيع الله ورسوله ثم ينكث بيعته**) فلا يخلعن أحد منكم يزيد ولا يسرفن أحد منكم في هذا الأمر، فيكون الفيصل بيني وبينه. وقد رواه مسلم والترمذي من حديث صخر بن جويرية، وقال الترمذي: حسن صحيح. وقد رواه أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف المدائني: عن صخر بن جويرية، عن نافع، عن ابن عمر فذكر مثله" راجع: ابن كثير: البداية والنهاية / ج8 / ص233.

قول فقيه مصر الليث ابن سعد :

قال القاضي أبو بكر بن العربي: "**فإن قيل: كان يزيد خماراً. قلنا: لا يحل إلا بشاهدين**، فمن شهد بذلك عليه؟ بل شهد العدول بعدالته: فروى يحيى بن بكير عن الليث بن سعد، قال الليث: (توفي أمير المؤمنين يزيد في تاريخ كذا) فسماه الليث (أمير المؤمنين) بعد ذهاب ملكهم وانقراض دولتهم، ولولا كونه عنده كذلك ماقال إلا (توفي يزيد)" راجع: ابن العربي: العواصم من القواصم / تحقيق محب الدين الخطيب / دار الجيل بيروت / ص233، ص234.

رواية المدائني:

"وروى المدائني أن مسلم بن عقبة بعث روح بن زنباع إلى يزيد ببشارة الحرة، فلما أخبره بما وقع قال: وا قوماه، ثم دعا الضحاك بن قيس الفهري فقال له: ترى ما لقي أهل المدينة؟ فما الذي يجبرهم؟ قال: الطعام والأعطية. فأمر بحمل الطعام إليهم وأفاض عليهم أعطيته. **وهذا خلاف ما ذكره كذبة الروافض عنه من أنه شمت بهم واشتفى بقتلهم،** وأنه أنشد ذكراً وأثراً شعر ابن الزبعري المتقدم ذكره" راجع: ابن كثير: البداية والنهاية/ج 8/ص235.

كلام نفيس لا بن خلدون:

يقول أبو عبد الرحمن بن خلدون في فصل ولا ية العهد في مقدمته الماتعة: " والذي دعا معاوية لإيثار ابنه يزيد بالعهد دون من سواه إنما هو مراعاة المصلحة في اجتماع الناس واتفاق أهوائهم باتفاق أهل الحل والعقد عليه حينئذ من بني أمية إذ بنو أمية يومئذ لا يرضون سواهم وهم عصابة قريش وأهل الملة أجمع وأهل الغلب منهم. فآثره بذلك دون غيره ممن يظن أنه أولى بها وعدل عن الفاضل إلى المفضول حرصاً على الاتفاق واجتماع الأهواء الذي شأنه أهم عند الشارع وإن كان لا يظن بمعاوية غير هذا فعدالته وصحبته مانعة من سوى ذلك. وحضور أكابر الصحابة لذلك وسكوتهم عنه دليل على انتفاء الريب فيه فليسوا ممن يأخذهم في الحق هوادة وليس معاوية ممن تأخذة العزة في قبول الحق فإنهم كلهم أجل من ذلك وعدالتهم مانعة منه. وفرار عبد الله بن عمر من ذلك إنما هو محمول على تورعه من الدخول في شيء من الأمور مباحاً كان أو محظوراً كما هو معروف عنه. ولم يبق في المخالفة لهذا العهد الذي اتفق عليه الجمهور إلا ابن الزبير وندور المخالف معروف"

راجع: ابن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر/مؤسسة الأعلمي بيروت/ج1/ص210.

أقول: لكن ابن عمر رضي الله عنه بايع يزيد بن معاوية كما هو ثابت في رواية البخاري الآتية:

رواية البخاري عن موقف ابن عمر :

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ : لَمَّا خَلَعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ جَمَعَ ابْنُ عُمَرَ حَشَمَهُ وَوَلَدَهُ فَقَالَ : إِنِّى سَمِعْتُ النَّبِىَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ :« يُنْصَبُ لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » . وَإِنَّا قَدْ بَايَعْنَا هَذَا الرَّجُلَ عَلَى بَيْعِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَإِنِّى لاَ أَعْلَمُ غَدْراً أَعْظَمَ مِنْ أَنْ يُبَايَعَ رَجُلٌ عَلَى بَيْعِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، ثُمَّ يُنْصَبُ لَهُ الْقِتَالُ ، وَإِنِّى لاَ أَعْلَمُ أَحَداً مِنْكُمْ خَلَعَهُ ، وَلاَ بَايَعَ فِى هَذَا الأَمْرِ ، إِلاَّ كَانَتِ الْفَيْصَلَ بَيْنِى وَبَيْنَهُ" راجع: البخاري: الحديث رقم 7111

رأي ابن خلدون في يزيد بن معاوية :

"وعرض هنا أمور تدعو الضرورة إلى بيان الحق فيها: فالأول منها ما حدث في يزيد من الفسق أيام خلافته. فإياك أن تظن بمعاوية رضي الله عنه أنه علم ذلك من يزيد فإنه أعدل من ذلك وأفضل بل كان يعزله أيام حياته في سماع الغناء وينهاه عنه وهو أقل من ذلك وكانت مذاهبهم فيه مختلفة. ولما حدث في يزيد ما حدث من الفسق اختلف الصحابة حينئذ في شأنه. فمنهم من رأى الخروج عليه ونقض بيعته من أجل ذلك كما فعل الحسين وعبد الله بن الزبير رضي الله عنهما ومن اتبعهما في ذلك ومنهم من أباه لما فيه من إثارة الفتنة وكثرة القتل مع العجز عن الوفاء به لأن شوكة يزيد يومئذ هي عصابة بني أمية وجمهور أهل الحل والعقد من قريش وتستتبع عصبية مضر أجمع وهي أعظم من كل شوكة ولا تطاق مقاومتهم فأقصروا عن يزيد بسبب ذلك وأقاموا على الدعاء بهدايته والراحة منه وهذا كان شأن جمهور المسلمين. والكل مجتهدون ولا ينكر على أحد من الفريقين فمقاصدهم في البر وتحري الحق معروفة وفقنا الله للاقتداء بهم" راجع: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر / ج1 / ص212.

الوازع الديني والوازع السلطاني:

يستعرض ابن خلدون هذه القضية قائلاً: " ثم إنه وقع مثل ذلك من بعد معاوية من الخلفاء الذين كانوا يتحرون الحق ويعملون به مثل عبد الملك وسليمان من بني أمية والسفاح والمنصور والمهدي والرشيد من بني العباس وأمثالهم ممن عرفت عدالتهم وحسن رأيهم للمسلمين والنظر لهم ولا يعاب عليهم إيثار أبنائهم وإخوانهم وخروجهم عن سنن الخلفاء الأربعة في ذلك فشأنهم غير شأن أولئك الخلفاء فإنهم كانوا على حين لم تحدث طبيعة الملك وكان الوازع دينياً فعند كل أحد وازع من نفسه فعهدوا إلى من يرتضيه الدين فقط وآثروه على غيره ووكلوا كل من يسمو إلى ذلك إلى وازعه وأما من بعدهم من لدن معاوية فكانت العصبية قد أشرفت على غايتها من الملك والوازع الديني قد ضعف واحتيج إلى الوازع السلطاني والعصباني. فلو عهد إلى غير من ترتضيه العصبية لردت ذلك العهد وانتقض أمره سريعاً وصارت الجماعة إلى الفرقة والاختلاف سأل رجل علياً رضي الله عنه: ما بال المسلمين اختلفوا ا عليك ولم يختلفوا على أبي بكر وعمر فقال: لأن أبا بكر وعمر كانا واليين على مثلي وأنا اليوم وال على مثلك يشير إلى وازع الدين"راجع: ابن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر/ ج1/ ص210.

العصبية وأثرها في ولاية العهد:

يقول ابن خلدون: "أفلا ترى إلى المأمون لما عهد إلى علي بن موسى بن جعفر الصادق وسماه الرضا كيف أنكرت العباسية ذلك ونقضوا بيعته وبايعوا لعمه إبراهيم بن المهدي وظهر من الهرج والخلاف وانقطاع السبل وتعدد الثوار والخوارج ما كاد أن يصطلم الأمر حتى بادر المأمون من خراسان إلى بغداد ورد أمرهم لمعاهده فلا بد من اعتبار ذلك في العهد فالعصور تختلف باختلاف ما يحدث فيها من الأمور والقبائل والعصبيات وتختلف باختلاف المصالح ولكل واحد منها حكم يخصه لطفاً من الله بعباده. " راجع: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر/ ج1/ ص211.

رابعاً : صفوة القول

بعد نهاية هذا التطواف أقول إن الأستاذ محمد الشنقيطي قد جانبه الصواب عندما خلص إلى إلى النتيجة التالية : "وإذا كان أخونا صاحب التعليق يراهن على يزيد خير من بعض حكام عصرنا، فكفى يزيدا ذلك ذما، رغم أني أشك في أن من "افتتح دولته بمقتل الشهيد الحسين، واختتمها بواقعة الحرة" خير من هؤلاء : إن الرجل الذي قتل ستة عشر فردا من أفراد البيت البنوي جلهم فتيان صغار، واستباح المدينة المنورة وحصد من فيها من بقايا الصحابة بسيفه الغادر .. لهو من شرار خلق الله بدون ريب " .. رغم أن هذه النتيجة التي وصل إليها الشنقيطي تخالف ما استهل به مقالته بقوله : "وهذه ظاهرة شائعة للأسف بين بعض الشباب المتدين، الذين تصاغ أفكارهم من وراء ستار، على أيدي الحكام الظلمة، الباحثين عن شرعية لظلمهم في التاريخ الإسلامي والشرع الإسلامي" .. رغم أنه استهل مقالته بقول الله تعالى (**رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيراً للمجرمين**) ...

أقول : ليسمح لنا الأستاذ محمد الشنقيطي أن نسأله أسئلة مشروعة : أين هو من مظاهرة ومناصر أهل الحق المظلومين من قبل طواغيت العرب والعجم : فعلى سبيل المثال : لم نقرأ له مقالة أو بياناً يستنكر ما حدث لعالم أزهري جار له في أمريكا ـ أقصد الشيخ المجاهد الدكتور عمر عبد الرحمن ـ الذي يقبع في سجون الأمريكان منذ سنوات ـ الشيخ عمر عبد الرحمن الذي لم يكن في أي يوم من حياته ـ ظهيراً للمجرمين !! إنه العالم العامل بحق ذلكم العملاق الذي قضى جل حياته في سجون الحاكمين المجرمين من عرب وعجم؟! لم نسمع لك استنكاراً ولم تدبج مقالة والشيخ الضرير البصير قلبه عمر عبد الرحمن يستصرخ العالم يوم أن عذبوه في أمريكا وشرح بالتفصيل المعاملةالمهينة التي يتعرض لها لدرجة أنهم جردوه من ملابسه عرياناً ليفتشوا عن قصاصة أو أسلحة في عورته!! استصرخ ولم يستجب له أحد .. فلم تستنفر أقلامك وفاكساتك لتنديد ولو مرة واحدة بما يرتكبه الأمريكان ضد هذا العالم الأزهري المسكين؟! أين الولاء والبراء وأين التطبيق

العلمي لقوله تعالى: (**رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيراً للمجرمين**).. أم أن تطبيق هذه الآية خاص بالسلاطين والملوك الأموات فقط!! بل أين أنت وشباب الإسلام يتخطف من كل مكان (**وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد**).. أين أنت وقد قبض على عشرات الشباب المساكين وهم بملابس الإحرام وهم متعلقون بأستار الكعبة.. سيقوا إلى غرف الإعدام في مصر والجزائر وليبيا وتونس... ولم لم نسمع لك حساً؟!! لم نقرأ لك بياناً تنتصر فيه لهؤلاء وتطالب بالإفراج عنهم.. والتبرؤ من خادم الحرمين وزبانيته!! نسألك سؤالاً مشروعاً: أين استنكارك أو ما قولك فيمن أدخل الصليبيين إلى أرض الحرمين؟ وأين أنت وبنوك الربا تناطح الكعبة المشرفة بل وتتحداها؟! وأين بيانك يوم أن لبس خادم الحرمين الشريفين الصليب؟! وما حكم من فعل ذلك؟

السيد الشنقيطي: لم نسمع لك مظاهرة ولا مناصرة ولو مرة واحدة على سبيل الخطأ بشأن الشيخين علي بلحاج وعباس مدني!! بل إن تعليقك اليتيم على مشاركة ما يسمى الجندي المسلم الأمريكي في ضرب أفغانستان كان تعليقاً باهتاً فاتراً لا طعم له ولا لون!!

أين أنت مما يحدث في سجون حكام عصرنا الذين تدافع أنت عنهم وتفضلهم على يزيد بن معاوية!! والأمر المثير للدهشة أنك انتقائي لدرجة تثير الريب!! انظر إلى قولك: (وإذا كان أخونا صاحب التعليق يراهن على يزيد خير من بعض حكام عصرنا).. كلمة (بعض حكامنا)!!.. وكأن بقية الحكام خارج هذه المقارنة!! يا سيد شنقيطي! فما ينبغي لمثلك أن يكون مدافعاً عن الخارجين عن شريعة الإسلام من هؤلاء الحكام.. **دعني أسأل سؤالاً بريئاً: هل المسلم الفاسق أفضل أم المرتد**؟! أعتقد أنه لا يوجد طالب علم مبتدئ يقول: المرتد أفضل من المسلم الفاسق أو الظالم!! لأنه لا وجه للمقاترنة!! إذن لم لا نقول إن يزيد بن معاوية كان فاسقاً حسب رأي كثير من علماء السنة الثقات لكنه لم يكن مرتداً ولا خارجاً عن شريعة الإسلام ولا استبدل الذي هو أدنى (القوانين الوضعية) بالذي هو خير (الشريعة الإسلامية).. إذن لم المكابرة والزعم بأن هؤلاء الحكام المجرمين ـ بحق ـ أفضل من يزيد!! هذه والله قسمة ضيزى.. (**أفنجعل المسلمين كالمجرمين. ما لكم كيف**

تحكمون) . . إن يزيد بن معاوية رغم كل ما قيل فيه هو أفضل من كل حكام العالم الإسلامي المعاصرين بدون استثناء . . كلهم وليس بعضهم . .

كما أود أن أشير إلى أن شباب المسلمين ليس قدوتهم يزيد بن معاوية ولا غيره من ملوك العرب فهم يمتثلون قول الله تعالى (**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيراً**) . .

وهؤلاء الشباب المسلم بما فيهم قادة هؤلاء هم أمل هذه الأمة وهم الذين يدفعون عن عقيدة الأمة يوم أن خذلهم الناس . . فهذا اعتقادهم في يزيد بن معاوية وفيما حدث من خلاف بين الصحابة تصداقاً لقوله تعالى (**تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلا تُسْأَلونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ**)

هؤلاء الشباب هم أبعد الناس عن مظاهرة المجرمين من حكام وأعوان حكام!! فكيف يقال عن هؤلاء الشباب الذين رمتهم الدنيا بقوس واحدة (تصاغ أفكارهم من وراء ستار؟!!) . .

أين أنت يا حمرة الخجل؟! يا ملح البلد!! عودوا إلى رشدكم وكونوا في طليعة الأمة فماذا تقولون لربكم وقد رضيتم بالذي هو أدنى وتركتم الذي هو خير . .

أقول: هؤلاء الشباب هم الحكماء ـ بحق ـ لأنهم يضعون الشئ في موضعه أما غيرهم ممن يقننون الجبن والخذلان ويزيفون التاريخ فهم أبعد الناس عن الحكمة!!

وأخيراً نأمل أن يراجع الأستاذ محمد الشنقيطي نفسه وينتصر لأهل الحق ويظاهرهم ويكون عوناً لهم لنكون جميعاً أهلاً لقول الله تعالى على لسان نبي الله موسى عليه السلام: (**رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيراً للمجرمين**) . .

مركز المقريزي للدراسات التاريخية بلندن

تاريخ 27 شعبان 1423هـ - 11 فبراير 2002



سيرة علمية دعوية مختصرة للدكتور هاني السباعي:

- حاصل على درجة دكتوراه في إثبات جريمة القتل العمد في الشريعة الإسلامية مقارنة بالقوانين الوضعية.
- حاصل على درجة ماجستير في القصاص في الشريعة الإسلامية مقارنة بالقوانين الوضعية.
- حاصل على إجازة في قراءة القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم من طريق الشاطبية بطرق ثلاث مسندة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- حاصل على إجازة في قراءة القرآن الكريم برواية البزي وقنبل عن ابن كثير المكي من طريق الشاطبية.
- له عدة مؤلفات وأبحاث ومقالات وخطب وحوارات باللغة العربية والإنجليزية.
- رئيس مجلس إدارة الجمعية الشرعية بالقناطر الخيرية من عام 1987 إلى عام 1990.
- متخصص في الفقه الجنائي المقارن والتاريخ الإسلامي والسيرة النبوية.
- مستشار تاريخي لمركز الدراسات الإسلامية بأستراليا سابقاً.
- مدير مركز المقريزي للدراسات التاريخية بلندن.